وقف شامل لإطلاق النار بين الطرفين أبرز نقاط الاتفاقية

«حماس»: التوصل إلى تهدئة مع إسرائيل قريباً

جانب من اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني

عناصر جيش الاحتلال بالقرب من مسجد الأقصى

الأراضي المحتلة - «وكالات»: أعلن قيادي كبير في حركة حماس عن قرب التوصل لاتفاق تهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي، مشيراً إلى أن يوم الجمعة شهد نوعا من الهدوء لإعطاء فرصة لإنجاح الجهود المصرية والأممية للتوصل للتهدئة.

وقال نائب رئيس حركة حماس في قطاع غزة خليل الحية لفرانس برس: «باعتقادي، نعم نحن قريبون من اتفاق» للتهدئة مع الاحتلال.

وأكد أن المباحثات في القاهرة «تجري بشكل جيد»، لافتا إلى أن «المباحثات التي تجري مع الفصائل ومع مصر والأمم المتحدة قطعت شوطاً كبير في موضوع التفاهمات (التهدئة) مع الاحتلال في إعادة الإعتبار إلى تفاهمات 2014 وإمكانية اعادة الهدوء».

وكانت الفصائل وضمنها حماس توصلت إلى تفاهمات للتهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي بوساطة مصر بعد حرب 2014، تقضي بوقف إطلاق النار كليا وفتح المعابر والسماح بإعادة إعمار قطاع غزة، وفق مسؤولين فلسطينيين.

ويشارك مسؤولون من كافة الفصائل في هذه المحادثات التي ترعاها مصر وتهدف إلى التوصل لاتفاق تهدئة قد يكون لـ5 سنوات مع الاحتلال الإسرائيلي مقابل تخفيف الحصار، وتهدف أيضا إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية، كما يقول مسؤولون في الفصائل.

وشهد القطاع الفقير الذي تحاصره اسرائيل منذ عقد، 3 حروب منذ نهاية 2008.

وأضاف الحية الذي شارك في احتجاجات «مسيرات العودة» شرق مدينة غزة «نرى على الحدود هدوءا اليوم لنعطي مجالا وفرصة للجهود المصرية والأممية أن تنجح في تحقيق آمال شعبنا في انهاء الحصار وإمكانية تحقق الوحدة الوطنية وتهيئة المناخ لإعادة الإعمار وتنفيذ المشاريع التي تعود بالنفع على شعبنا في قطاع غزة».

وردا على سؤال عما إذا كانت هذه الجمعة يمكن أن تكون الأخيرة في الإحتجاجات، أوضح الحية «هذه المسيرات لها أهداف إذا تحققت سنجترح من الوسائل الأخرى السلمية والشعبية وغيرها ما يبقي قضيتنا مستمرة في وجه الاحتلال حتى ينتهي».

كما كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، عن أبرز بنود اتفاقية التهدئة بين إسرائيل وحركة حماس.

وأبرز نقاط اتفاقية التهدئة تتمحور على نقاط أساسية وهي كالتالي:

1 -وقف شامل لإطلاق النار بين الطرفين حماس وإسرائيل.

2 - فتح المعابر وتوسيع منطقة الصيد للصيادين الفلسطينيين.

3 - توفير المساعدات الطبية والإنسانية لمواطني قطاع غزة.

4 - ترتيب مسألة الأسرى والمفقودين والسجناء الإسرائيليين.

5 - تقديم المعلومات اللازمة عن الأسرى والمسجونين.

6 - إرسال جثث القتلى إلى ذويهم.

7 - ترميم البنى التحتية الواسعة في قطاع غزة بتمويل أجنبي.

8 - بدء المحادثات حول إنشاء ميناء بحري ومطار لغزة.

ولم يتم حتى الآن الإعلان عن أية خطوات رسمية تقر التهدئة بين حماس وإسرائيل، بانتظار الإعلان رسمياً عنها.

من ناحية أخرى دعا قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية محمود الهباش، العالمين العربي والإسلامي، لتحرك حقيقي وعلى المستويات كافة لإنقاذ المسجد الأقصى المبارك من الانتهاكات والاعتداءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

وأكد الهباش، في بيان صحفي أمس السبت بثته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أن «مشاهد أمس الجمعة في ساحات المسجد الأقصى، وأبوابه تعيد الى الأذهان مواقف البطولة والشرف التي سطرها المقدسيون، ومن استطاع من أبناء شعبنا الفلسطيني من الوصول الى مدينة القدس في معركة البوابات الالكترونية العام الماضي، التي هزمت العقلية العنصرية والإجرامية لحكومة اليمين المتطرف في دولة الاحتلال».

وأضاف أن «دولة الاحتلال يبدو أنها لم تتعلم الدرس والعبر وهو أن الحرم القدسي الشريف بكل تفاصيله خط أحمر لا يمكن الاقتراب منه أو تخطيه، وشعبنا الفلسطيني مستعد للدفاع عنه حتى آخر نفس ومهما كلف الثمن».

وطالب قاضي القضاة أبناء الشعب الفلسطيني القادرين على الوصول إلى مدينة القدس بتكثيف التواجد داخل المسجد الأقصى المبارك والرباط فيه الى جانب اخوانهم المقدسيين، مجددا دعوته لأبناء الأمتين العربية والإسلامية بشد رحالهم إلى مدينة القدس والصلاة في المسجد الأقصى ونيل شرف الدفاع عنه.

وأضاف الهباش، أن «القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، تتابع مجريات الأحداث والتطورات في المدينة المقدسة»، مؤكدا أن «ملف مدينة القدس والمقدسات هو على رأس جدول أعمال القيادة التي أبرقت لكل الجهات ذات العلاقة وخاصة القوى الدولية، بأن استمرار الهجمة الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى سوف تفتح الباب أمام جميع الخيارات والسيناريوهات التي طالما حذرنا منها، وعلى رأسها الحرب الدينية التي تقوم دولة الاحتلال بإشعال فتيلها ولا يعلم أحد بنتائجها الكارثية والتي سيكتوي بنارها الجميع».

■ قاضي قضاة فلسطين «يستنفر» المسلمين للدفاع عن الأقصى
■ عباس يحمل إسرائيل مسؤولية تداعيات التوتر في القدس
■ «المركزي الفلسطيني»: قطيعة مع واشنطن

أعادت القوات الإسرائيلية، فجر اليوم ، فتح أبواب المسجد الأقصى المبارك، بعد إغلاقه في وجه المصلين لعدة لساعات.

وأفادت وكالة (معا) بأن مئات المصلين أدوا صلاة الفجر داخل المسجد الأقصى وباحته بعد اعادة فتحه.

وكانت القوات الإسرائيلية قد أغلقت بعد عصر أمس الجمعة، جميع أبواب المسجد الاقصى، وأخرجت جميع المصلين بالقوة وحرمتهم من أداء صلاتي المغرب والعشاء داخله، كما اعتدت عليهم أثناء صلاة العشاء امام باب الاسباط وأخرجتهم من المنطقة بالقوة.

من جانبه حمل الرئيس الفلسطيني محمود عباس مساء الجمعة، إسرائيل، مسؤولية تداعيات التوتر في القدس بعد أن أغلقت لعدة ساعات المسجد الأقصى.

وأوردت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا»، أن عباس «ترأس اجتماعاً عاجلاً مساء الجمعة لمتابعة الأحداث الجارية في المسجد الأقصى، بحضور مفتي الديار المقدسة الشيخ محمد حسين وعضو اللجنة التنفيذية مسؤول ملف القدس عدنان الحسيني».

وحذرت الرئاسة في بيان من «كافة الإجراءات الإسرائيلية سواء كان ذلك إغلاق المسجد الأقصى، أو إخلاء المصلين وطرد الموظفين «الذي تعتبره أمراً مرفوضاً وتحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية مواصلة هذه الإجراءات».

وأكد عباس بحسب الوكالة «مرة أخرى أن القدس الشرقية والمسجد الأقصى المبارك هما خط أحمر، وأن لا سلام ولا أمن دون ذلك».

وقالت الرئاسة إن «جميع الحفريات التي تهدد أساسات المسجد الأقصى مرفوضة تماما ويجب وقفها، كما أن أية إجراءات لتغيير الوضع الديني والتاريخي لن تؤدي سوى لمزيد من تدهور الأوضاع والتصعيد».

وحملت الرئاسة المسؤولية كاملة للحكومة الإسرائيلية لوقف جميع هذه الخطوات الخطيرة والمرفوضة، وقالت إن «هذا الإجراء هو تصعيد خطير سيؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها».

يأتي ذلك فيما أعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس في بيان لها أن صلاة الفجر ستقام في المسجد الأقصى عقب إغلاقه لعدة ساعات منعت خلالها قوات الاحتلال الإسرائيلي دخول المصلين إلى المسجد لأداء صلاتي المغرب والعشاء.

وذكرت مصادر فلسطينية أن الشرطة الإسرائيلية «أخلت المواطنين بالقوة من أمام باب الأسباط، أحد أبواب المسجد الأقصى، واعتقلت أربعة شبان فلسطينيين من محيطه، كما اعتدت على طواقم صحافية».

وجاء ذلك بعد أن أعلنت الشرطة الإسرائيلية عصر اليوم أنها قتلت فلسطينياً من عرب إسرائيل قرب المسجد الأقصى بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن.

من ناحية أخرى أكد المجلس المركزي الفلسطيني الجمعة استمرار القطيعة مع واشنطن لحين تراجعها عن اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، معتبرا من جهة ثانية أن منظمة التحرير هي الوحيدة المخولة التفاوض مع إسرائيل على تهدئة في قطاع غزة.

وقال المجلس في بيان صدر في ختام دورته العادية الـ29 في مقر الرئاسة في رام الله بالضفة الغربية المحتلة بحضور الرئيس محمود عباس إنه يعتبر «الإدارة الأمريكية شريكا لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وجزءا من المشكلة وليس جزءاً من الحل»، ويؤكد على «استمرار قطع العلاقات السياسية لحين تراجع الإدارة الأمريكية عن قراراتها غير القانونية بشأن القدس واللاجئين والاستيطان».

وأضاف إن «التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية وطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وليست عملاً فصائلياً».

وإذ أكد المجلس «رفضه الكامل للمشاريع المشبوهة الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية»، حذر من أن «اقتراح مشاريع إنسانية وموانئ ومطارات خارج حدود دولة فلسطين» يرمي إلى «تكريس تدمير المشروع الوطني وتصفية القضية الفلسطينية»، مشدداً على أن «لا دولة في قطاع غزة ولا دولة دون قطاع غزة».

وفي ما خص «إعادة صياغة العلاقة مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي» أكد المجلس أن «علاقة شعبنا ودولته مع حكومة إسرائيل القائمة بالاحتلال، علاقة قائمة على الصراع بين شعبنا ودولته الواقعة تحت الاحتلال وبين قوة الاحتلال».

وأقرّ المجلس في بيانه «تقديم مشروع متكامل مع جداول زمنية محدّدة يتضمّن تحديداً شاملاً للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال إسرائيل، وبما يشمل تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ووقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، والانفكاك الاقتصادي».

وتجري في القاهرة مفاوضات غير مباشرة بوساطة مسؤولين مصريين وأمميين للتوصل إلى تهدئة طويلة الأمد بين اسرائيل وحماس.

وخاضت اسرائيل وحماس منذ 2008 ثلاث حروب مدمرة في القطاع المحاصر منذ 2006 والذي يزداد سكانه فقراً مع معاناة يومية جرّاء البطالة والانقطاعات المتكررة في الماء والكهرباء.

بوتفليقة يعزل اثنين من كبار قادة الجيش

الجزائر - «وكالات»: قالت الرئاسة الجزائرية، إن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عزل الجمعة اثنين من كبار قادة الجيش، وذلك بعد شهرين من إقالة المدير العام للأمن الوطني في البلاد. كان اللواء سعيد باي قائداً للناحية العسكرية الثانية، بينما كان اللواء لحبيب شنتوف قائدا للناحية العسكرية الأولى.

قوات صومالية تستعيد بلدة إستراتيجية من قبضة «الشباب»

القوات الصومالية

مقديشيو - «وكالات»: قال ضابط الجمعة، إن قوات عسكرية تابعة لمنطقة بلاد بنط شبه المستقلة، استعادت بلدة استراتيجية من قبضة حركة الشباب الإسلامية المتشددة.

وقال النقيب سعيد محمد ديري، إن قواته استعادت بلدة آف أرور دون قتال. ولهذه البلدة أهمية لأن الطريق الرئيسي الذي يربط مدينتي جاروي وبوصاصو والعاصمة الصومالية مقديشو يقع على مقربة منها.

وقال ديري من البلدة: «فر المتشددون إلى التلال وتلاحقهم».

وأضاف أن حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة سيطرت على البلدة الشهر الماضي. وخاضت قوات بلاد بنط اشتباكات ضد مقاتلي الحركة عدة مرات للسيطرة على البلدة.

وتريد حركة الشباب إخراج قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من الصومال، والإطاحة بالحكومة المركزية وإنشاء إدارة تطبق تفسيراً متشدداً للشريعة الإسلامية.

قتلى بهجوم على مقر للمعارضة في إدلب

«الخارجية» الأمريكية: سنبقى في سوريا لضمان انسحاب القوات الإيرانية

الدمار في أدلب

عواصم - «وكالات»: أفاد الدفاع المدني التابع للمعارضة السورية، أمس السبت، بسقوط قتلى وجرحى من عناصر الجبهة الوطنية للتحرير في انفجار سيارة مفخخة استهدفت مقراً لهم في منطقة الأربعين قرب مدينة أريحا في محافظة إدلب.

وقال مصدر في الدفاع المدني بمحافظة إدلب، اليوم السبت: «سقط ثلاثة قتلى على الأقل وعدد من الجرحى، وأن سيارات الإسعاف توجهت الى المقر».

وتأسست الجبهة الوطنية في مايو (أيار) الماضي، وهي تضم أبرز فصائل المعارضة في محافظة إدلب، ومنها فيلق الشام وجيش إدلب الحر والفرقة الساحلية جيش الأحرار والوية صقور الشام.

وتشهد محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة تفجيرات كثيرة تستهدف سيارات وعناصر من فصائل المعارضة، وأعلنت فصائل المعارضة أمس عن إعدام ستة أشخاص، قالت إنهم «من عناصر تنظيم داعش قاموا بزرع عبوات ناسفة استهدفت سيارات وعناصر من فصائل المعارضة».

من جهة أخرى أعلنت الولايات المتحدة الجمعة أنها ستعلق صرف مبلغ 230 مليون دولار مخصصة لبرامج تحقيق الاستقرار في سوريا، مشيرة إلى زيادة في المساعدات التي تعهد بها شركاء آخرون في التحالف الذي يحارب تنظيم داعش هناك.

وقالت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية هيذر نويرت «إن وزير الخارجية مايك بومبيو «أعاد توجيه» الأموال التي كانت قد وضعت جانبا لمساعدة المناطق التي تم تحريرها واستعادتها من سيطرة تنظيم داعش بعد أن التزم الشركاء في التحالف تخصيص 300 مليون دولار من أموالهم».

وأضافت أن القرار اتخذ بالاستناد إلى التعهدات المالية الإضافية لهؤلاء الشركاء و«المساهمات العسكرية والمالية الكبيرة التي قدمتها الولايات المتحدة حتى الآن».

وأشارت أيضاً إلى دعوة الرئيس دونالد ترامب الحلفاء والشركاء في سوريا لـ«زيادة تشارك الأعباء».

وأكدت أن «هذا القرار لا يمثل أي تقليل من التزام الولايات المتحدة بأهدافنا الاستراتيجية في سوريا».

وقالت «أوضح الرئيس أننا على استعداد للبقاء في سوريا حتى الهزيمة النهائية لتنظيم داعش، وسنبقى مركزين على ضمان انسحاب القوات الإيرانية ووكلائهم».

وأعلنت الوزارة أيضاً أنه تم تعيين سفير الولايات المتحدة السابق إدى العراق جيم جيفري مستشاراً خاصاً لوزير الخارجية مايك بومبيو معنياً بالإشراف على المحادثات بخصوص انتقال سياسي في سوريا.